والمعطوف عليه نحو قام زيد وعمرًا اكرمته او السؤال والجواب نحو زيدًا
اكرمته في جواب ايهم اكرمت في كونهما فعليتين فاذا صدرت الجملتان
باما نحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته
دينارًا في جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي يبتدأ
بعدها الكلام ويستأنف ولا ينظر معها الى ما قبلها فرجعت
الجملة بسببها الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة
من الحذف والتقدير وتجامع ايضا قرينة للنصب اخرى ولكنها
يكون معها مغلوبة وهي الطلب واليه اشار بقوله مع غير الطلب
وهو الامر نحو اما زيدًا فاكرمه والنهي نحو اما بكرًا فلا تضربه والدعاء
نحو اما عمرًا فرحمه الله لا غير هذه الثلاثة وانما صادفت اما مع الدلالة
مغلوبة لان وقوع هذه الاشيا خبر المبتدا قليل في الاستعمال
وذلك لكون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب
بالفعل واذا للمفاجاة ولا تجامع من قراين النصب الا
واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة
بها معطوفة على فعلية نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو
وقوله ويختار النصب هذه قراين يختار معها النصب
في الاسم المذكور فالاولى قوله بالعطف على جملة فعلية
نحو قام زيد وعمرًا اكرمته وذلك للتناسب بين المعطوف والمعطوف
عليه في كونهما فعليتين وكذا في مررت برجل ضارب
عمرًا وهندًا يقتلها بعطفه على مشابه الفعل وبعد حرف
النفي هي لا وما وان فقط نحو قوله
فلا حسبًا فخرت به لتيم ولا جدًا اذا ازدحم الجدود
وكذا ما زيدًا ضربته وانما اختير النصب معها مع جواز الرفع
لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظًا او تقديرًا
لما

لما ينبغي ان يكون مصونه اولى وحرف الاستفهام يعني الهمزة فقط
وانما اختير النصب معه لان اصل همزة الاستفهام دخولها على
الفعل صريحًا فقد رجحها وعلة اولوية بالفعل كعلة اولوية
حرف النفي به واما سائر كلمات الشرط الاستفهام فيقبح
وقوع الاسم المجرد بعدها مرفوعًا او منصوبًا والنصب
احسن القبيحين وذلك لانها فروع على الهمزة وكل متطفل على
شيء يحمله لزوم اصل المتطفل [struck out] عليه
واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحًا وان كان
المتضمن للاستفهام هو الاسم المجرد وجب رفعه اولى نحو ايهم
ضربته كما في زيد ضربته والعلة العلة واذا الشرطية يعني
على ما نقل عن س والاخفش انهما يوافقان الكوفيين في وقوع
الجملة الاسمية بعدها بشرط ان يكون الخبر بعدها فعلًا الا
في الشاذ وانما اختار الفعلية بعدها لان الشرط بالفعل اولى
والاكثر كون الجملة عندهما فعلية اما على ظاهرة الفعل او مقدرته
ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فينبغي ان لا يجوز بعدها
الرفع الا وجه بعيد ذكره الرضي وحيث وذلك لانها دالة على
المحاذاة في المكان كاذ في الزمان نحو حيث زيدًا تجده فاكرمه
ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل فانها تدخل على الاسمية
التي جزآها اسمان اتفاقًا نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا
لحقت اخرها ما نحو حيثما فهي وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى
الشرط نحو متى واينما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة
فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدًا تره يبرك فالنصب
واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها وفي الامر والنهي وذلك
لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى لاختصاص الطلب بالفعل

فلم يكن قصد التناسب معها لكون وقوعها الخبر مناسبة ما بعدها لما قبلها ح اصل

Copyright © King Saud University